

## 275950 - شرطوا عليه أن يكتب الشقة باسمها ثم خالعه ولم ترد الشقة

### السؤال

عندما تقدمت للزواج منها كان شرط أهلها الأساسي أن أحضر لها شقة تمليك ، وبالفعل اشترت شقة بالتقسيط وفرشتها بالكامل ، ثم تم عقد القران والزفاف ، وعندما انتهت من سداد كافة أقساط شقة الزوجية ، استخرجت من الشركة عقد تمليك نهائي باسمها ، ووثقته بالشهر العقاري وسلمته لوالدها ، وأشهده بعد الله على أنى وفيت بوعدى .

عقد الزواج الرسمي صادر فى 1993 لم تثبت به الشقة كمقدم صداق ، بل كان المسجل به ، كما يجرى العرف فى مصر ، هو جنيها واحدا فقط ، ومؤخر صداق 20000 ،

حدث شقاق بينى وبين هذه الزوجة ، وتركت منزل الزوجية دون أن أطلقها بالفعل ، فقامت برفع قضية خلع أمام محكمة الأسرة فى مصر ، وتم الحكم لها بالخلع مقابل توريد مبلغ 1 جنيه لخزينة المحكمة بإسمى ، أعلم أنه من الناحية القانونية العبرة أمام القاضى بما هو ثابت فى عقد الزوجية ، لكنى أسأل عن الحكم من الناحية الشرعية ، هل تكون هذه الزوجة قد راعت حدود الله وردت على ما دفعته كمهر لها عندما تزوجتها ؟ وهل عدم ردها الشقة وهى تعلم أنها كانت مقدم صداق يجعلها آثمة شرعا ؟

### الإجابة المفصلة

#### الاجابة

الظاهر من سؤالك أن الشقة التي سجلتها باسم زوجتك جزء من مهرها، واحتمال أن تكون هدية أمر مستبعد!

وإذا تم الخلع على أن تتنازل المرأة عن المهر، فإنه يلزمها أن ترد الشقة إليك؛ لأنها جزء من المهر.

والأصل في ذلك: ما روى البخاري في صحيحه (4867) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً تَابَتْ بِنِ قَيْسِ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تَابَتْ بِنِ قَيْسٍ مَا أَعْتَبْتُ عَلَيْهِ فِي حُلُقٍ وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَتَرَدِّيْنَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟) قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: افْجَلِ الْحَدِيقَةَ، وَطَلِّفَهَا تَطْلِيفَةً).

والقاضي إنما يحكم بحسب الأوراق المقدمة، وهذا لا يبيح للمرأة أن تكتم أي شيء من المهر غير مكتوب في هذه الأوراق، ما دام أن الخلع قد تم على أن تتنازل عن مهرها.

وقد جاء الوعيد الشديد في حق من أخذ حق غيره اعتمادا على حكم القاضي الذي بناه على ظاهر ما يسمع.

قال صلى الله عليه وسلم: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ وَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْ ، فَإِنَّمَا أَفْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ) رواه البخاري (6967) ومسلم (1713).

فحكم القاضي لا يحل الحرام في الحقيقة، ولا يسقط حق المطالبة.

قال النووي رحمه الله في شرح مسلم: " وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ :

أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يُجِبِلُ الْبَاطِنَ ، وَلَا يُجِلُّ حَرَامًا ، فَإِذَا شَهِدَ شَاهِدًا زُورًا لِإِنْسَانٍ بِمَا لِي ، فَحَكَمَ بِهِ الْحَاكِمُ ؛ لَمْ يَجِلِّ لِلْمَحْكُومِ لَهُ ذَلِكَ الْمَالِ ، وَلَوْ شَهِدَا عَلَيْهِ بِقَتْلِ لَمْ يَجِلِّ لِلْوَلِيِّ قَتْلَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِكُذِبِهِمَا ، وَإِنْ شَهِدَا بِالزُّورِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ لَمْ يَجِلِّ لِمَنْ عِلْمٌ بِكُذِبِهِمَا أَنْ يَتَرَوَّجَهَا بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي بِالطَّلَاقِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: يُجِلُّ حُكْمَ الْحَاكِمِ الْفُرُوجَ دُونَ الْأَمْوَالِ ، فَقَالَ: يَجِلُّ نِكَاحُ الْمَذْكُورَةِ ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَإِلْجَمَاعِ مَنْ قَبْلَهُ ، وَمُخَالِفٌ لِقَاعِدَةِ وَافِقٍ هُوَ وَغَيْرِهِ عَلَيْهَا ، وَهِيَ أَنَّ الْأَبْضَاعَ أَوْلَى بِالِاخْتِيَابِ مِنَ الْأَمْوَالِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَإِنَّمَا أَفْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ) مَعْنَاهُ: إِنْ قَضَيْتَ لَهُ بِظَاهِرٍ يُخَالِفُ الْبَاطِنَ : فَهُوَ حَرَامٌ يَبُذَّرُ بِهِ إِلَى النَّارِ " انتهى.

فينبغي نصح المرأة وأهلها، وتذكيرهم بالله تعالى، وتخويفهم من أكل المال بالباطل.

والله أعلم.

الخلع